

جواب حكومي عدد 65 - العدل

نوع الوثيقة	جواب حكومي
تاريخ الوثيقة	2021-04-02
عدد السؤال	65
الوزارة أو الجهة المعنية	العدل
الحكومة	حكومة هشام المشيشي
الرئاسة	رئاسة قيس سعيد
الفترة النيابية	مجلس نواب الشعب 2019-2021
حالة التحقق	جاهز للمراجعة الخاصة
عدد الصور المصدرية	1

هاشطات الصور المصدرية

1. 560c789365a6eb32327d997a9496be8276092966fa2fb91b6f9b04dd411528c0

9-8081-26-2030-0003655

الجمهورية التونسية
وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية

الديوان

من وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية بالنيابة 99/1000/12/2021

إلى

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

5- ماي 2021

واردات عدد
06 ماي 2021
مجلس نواب الشعب مكتب الضبط المركزي

الموضوع: حول الرد على سؤال النائب السيد ياسين العياري المتعلق بشبهة فساد تأجير موظف عمومي.

المرجع: إحالتكم عدد 1194 المضمنة بتاريخ 2021/04/02.



وبعد، وتبعا لما ورد بسؤال النائب السيد ياسين العياري بخصوص إسناد خطة وظيفية وهمية لموظف بإدارة الملكية العقارية، كمدير جهوي للملكية العقارية بولاية المهدية منذ سنة 2018، نتشرف بإفادتكم بالإيضاحات التالية:

حيث سبق للسيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية أن اصدر قرارا مؤرخا في 7 أوت 2019 تحت عدد 7/470/ق يتعلق بفتح إدارة جهوية للملكية العقارية بالمهدية بداية من 15 نوفمبر 2019 تم توجيهه إلى مصالح رئيس الحكومة بمقتضى المکتوب عدد 65/34 في نفس التاريخ للتعهد، وبناء عليه تم إصدار مذكرة العمل عدد 21 لسنة 2019 المؤرخة في 14 أوت 2019 المتعلقة بالحركة الجزئية لبعض المديرين الجهويين للملكية العقارية تم بمقتضاها تكليف السيد [REDACTED]، متفقد عام للملكة العقارية والمدير الجهوي بالمنستير برتبة وامتيازات مدير عام إدارة مركزية آنذاك، بتسيير الإدارة الجهوية بالمهدية المزمع إحداثها خلال نفس السنة ودعي هذا الأخير بمقتضى المکتوب عدد 1578 المؤرخ في 20 أوت 2019 للالتحاق بالإدارة الجهوية للملكية العقارية بسوسة للإطلاع أساسا على تقنيات النسخة الثانية من المنظومة الإعلامية الشاملة لمعالجة بيانات السجل العقاري وكذلك من أجل العمل على تجميع الرسوم العقارية المسكدة بالإدارة المذكورة التي ستضحي من مشمولات الإدارة الجهوية بالمهدية المزمع إحداثها بالإضافة إلى أمثلتها الهندسية والملفات المتعلقة بها والسجلات وكل الوثائق ذات العلاقة قبل ترحيلها للإدارة الجديدة، بالإضافة إلى الإشراف على أعمال الترسيم التي تهم رسوما عقارية في ولايته راجعة إلى الإدارة الجهوية المحدثه.

وقد باشر المعني بالأمر بالأعمال المنوطة به صلب الإدارة الجهوية بسوسة بداية من 21 أوت 2019. وحيث في الأثناء أرجعت مصالح رئاسة الحكومة القرار المتعلق بفتح الإدارة الجهوية للملكية العقارية بالمهدية دون تفعيله وإتمام إجراءات نشره بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية من أجل عدم الاختصاص وذلك تبعا لصدور الأمر الحكومي عدد 758 لسنة 2019 المؤرخ في 19 أوت 2019 والمتعلق بتغيير صبغة المؤسسة إلى منشأة.